

فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية . بعد نكبة حزيران ١٩٤٧ ، عاد التمدد من جديد الى الساحة الفلسطينية واخذ شكلين : شكل انطلق مباشرة من بعض الحكومات العربية التي انشأت ، من خلال أجهزتها أو أحزابها الحاكمة ، منظمات بأسماء فلسطينية هي في الحقيقة امتداد لهذه الأحزاب . وشكل من بعض الأحزاب غير الحاكمة التي أرادت أن تدخل هي أيضا الساحة الفلسطينية فحولت قسما من جهازها الى العمل الفلسطيني ، ثم تطور هذا الأمر فحولت كلها الى العمل الفلسطيني لكنها بقيت ، في الحقيقة ، أحزابا عربية تعمل باسم فلسطيني . من هنا يمكننا ان نجزم ان ظاهرة التمدد لم تكن طبيعية لان هذه التنظيمات لم تنشأ لمواجهة متطلبات العمل الفلسطيني المباشرة بل كانت امتدادات عربية حزبية أو حكومية تهدف للقواجد داخل الثورة الفلسطينية حاملة همومها وتناقضاتها الحزبية والجهوية . كان من الأفضل لهذه الأحزاب الحاكمة وغير الحاكمة ان كانت تريد العمل بشكل مؤثر وفعال لصالح الثورة الفلسطينية ، كان من الأفضل لها ان تقف من الثورة موقف الداعم الحقيقي والمشارك الحقيقي لكن بأسلوب غير أسلوب انشاء تنظيمات خاصة بها . كان بإمكان هذه الأحزاب مثلا ان تطلب الى أعضائها الانضمام للعمل الفلسطيني بصفتهم الفردية . كان بإمكانها ان تتولى تعبيق فكرة العمل الفلسطيني ودعم هذا العمل لدى الجماهير العربية باعتبارها تنظيمات جماهيرية عربية بحيث تدفع بالجماهير العربية الى احتضان العمل الفلسطيني وبالتالي تطويره من إطاره المحدود الى الإطار الجماهيري الشعبي العربي . وهذا يتفق مع مفاهيم العمل الفلسطيني الذي بدأ في العام ١٩٦٥ والذي أعلن انه فلسطيني المنطلق ، عربي العمق . ولكن المؤسف ان هذه الأحزاب كانت بين أمرين : بين العمل لمبادئها على المستوى العربي ، وبين العمل في الساحة الفلسطينية باسمها الحزبي . فهي لا تريد ان تترك مجالها العربي وغير تادرة في نفس الوقت على العمل لانكارها ومبادئها دون ان تكون جزءا من العمل الفلسطيني .

من هنا يمكننا ان ننطلق للاجابة على السؤال الثاني عن صيغ الوحدة الوطنية . اذا اخذنا محصلة هذا الموقف والتي مؤداها ان كل تنظيم من هذه التنظيمات كان يرى نفسه انه الأفضل وان الآخرين يجب ان يعملوا ضمن خطه الفكري ، واذا

ادركنا ان هذه التنظيمات تمثل ، في غالبيتها الساحقة ، عملا عربيا على مستوى الامة العربية كلها ، وتمثل فكرا يستهدف الواقع العربي والمجتمع العربي ، يستهدف احداث ثورة اجتماعية عربية ، اذا ادركنا هذا ، لاحظنا ان هناك تمايزا بين الطبيعة المرحلية للعمل الفلسطيني ، والطبيعة المرحلية للعمل العربي ، وبؤدي هذا التمايز الى تمايز في المسلك اليومي لكل من العاملين . فلا بد للتنظيمات التي تنطلق من مواقع عقائدية عربية على مستوى الامة العربية كلها ، لا بد لها ان تعمل عربيا لتنتهي فلسطينيا . اما التنظيمات الفلسطينية التي انطلقت من مرحلة التحرر الوطني الفلسطيني ، من مرحلة وطنية بحتة وليس مرحلة مجتمعية تستهدف أولا وأساسا تصحيح الواقع العربي من خلال ثورة اجتماعية ، اما هذه التنظيمات ، فانها تبدأ من منطلق فلسطيني لتنتهي بعمق عربي جماهيري تبدأ من خلاله الثورة الحقيقية لتحرير فلسطين . وهكذا فان نقطة انطلاق كلا النوعين من التنظيمات مختلفة . وكان من المفروض نتيجة ذلك ان يعمل كل منسجما مع منطلقه بحيث يلتقي الاثنان عندما يتحقق العمق العربي للثورة الفلسطينية عبر الجهود المشتركة للعمل الفلسطيني وللأحزاب العربية . وهذا يعني ان الصلة بينهما كانت يجب ان تكون تكاملية بينما كان التفكير الذي ساد في هذه التنظيمات تطابريا . فكانت هذه التنظيمات تعمل في الساحة الفلسطينية بمفهوم عقائدي اجتماعي صم أصلا للمجتمع العربي بحيث ينتهي بتحرير فلسطين ، بينما كان العمل الفلسطيني الذي بدأ عام ١٩٦٥ بمنطلق فلسطيني ينتهي بنوع من العمل الوطني الجماهيري العربي الذي يجند الجماهير العربية باتجاه القضية الفلسطينية . لهذا كانت صيغ الوحدة الفلسطينية صيغا توفيقية لمنع الانفجار بين التنظيمات بسبب اختلاف المسلك السياسي الناتج عن اختلاف فكر هذه المنظمات في ساحة ضيقة جدا كالساحة الفلسطينية ، مفاهيمها السياسية مرتبطة ارتباطا أساسيا بالنضال من اجل التحرير كمرحلة أولى من مراحل العمل التي تستغرق وقتا طويلا جدا قبل أن تصل الى الثورة العربية الحقيقية باتجاه فلسطين . لهذا لم تكن هذه الصيغ صيغا وحدوية بل هي توفيقية وفي احسن الاحوال ائتلافية . لقد كان هناك اختلاف يومي بل وكل ساعة في المسلك بسبب الخلاف حول مهم طبيعة المرحلة وما يترتب على ذلك من منطلقات